اللـــغة العـــربية
بين المشافهة والتحرير

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح

إن الواقع الحقيقي الذي كانت عليه اللغة العربية في عهد الفصاحة العفوية يختلف اختلافاً كبيراً عمّا هو عليه في زماننا هذا، وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نصف الحالة التي كانت عليها العربية في ذلك الزمان من خلال الأوصاف الدقيقة التي تركها لنا النحاة الأولون الذين شافهوا فصحاء العرب. فقد كان العرب في مخاطباتهم العادية يختزلون ويحذفون ويدغمون ويختلسون، ويسمى ذلك الإدراج. وجاء ذلك أيضاً في القراءات القرآنية المشهورة وغيرها. وكل ذلك كان له مقابل وهو الإتمام والتحقيق والبيان وفي القرآن الترتيل. فهذا يدل على أن للعربية الفصحى مستويين – ككل لغة حيّة في الدنيا – التعبير الاسترسالي والتعبير الإجلالي (لحرمة المقام). فأما الأول وهو جانب هام جداً ومع ذلك فقد أهدر في التعليم المدرسي واعتبرت الظواهر الاستخفافية شيئاً شاذاً يكتفى بدراستها في فقه اللغة. كما اعتبر كل ما يوجد في العامية ولا يستعمل الآن في الفصحى غير فصيح على الرغم من وروده في القرآن أو النصوص القديمة. ونقترح بعض الوسائل لاسترجاع العربية الفصحى لمستواها الشفاهي الطبيعي، إضافة إلى مستواها الترتيلي وكلاهما ضروري.

كثيراً ما يعجب الرجل العربي المثقف بالاهتمام الكبير الذي يوليه اللغويون الغربيون في عصرنا الحاضر بلغة المشافهة. وقد أدّاهم ذلك في بعض الأحيان إلى ازدراء لغة التحرير أو على الأقل إلى قلة الاعتداد بها. وهذا نلمسه بصفة خاصة عند اللغويين الذين تخصصوا في البحث في مشاكل تعليم اللغات. وهذا الغلوّ هو في الحقيقة ناتج عن ردّ فعل عنيف ضدّ الأجيال السابقة من النحويين والمربين الذين كانت لا تهمهم إلا اللغة المحررة وخاصة اللغة الأدبية ولا يعتدّون بلغة التخاطب العفوي التي هي في نظرهم مليئة بالأخطاء. وبالفعل فإن لغة المشافهة هي عند جميع الأمم أسرع تحولاً وتطوراً عبر الزمان؛ إذ ألسنة الناس هي أكثر عرضة للخطا بخلاف لغة التحرير فإنّها أميل إلى المحافظة على النمط اللغوي الذي تعوّد الناس عليه وورثوه عن أسلافهم. وهذا ما يفسر أنّ جميع لغات الدنيا إذا ما تبنى أصحابها نظاماً من الكتابة وصاروا يحررون بها انشقت مع مرور الزمان إلى شقين اثنين: التعبير الشفاهي العفوي المتعرّض للتحول السريع لا من حيث مدلولات الألفاظ فقط، بل أيضاً من حيث البنية والنظام الصوتي والنحوي الصرفي، والتعبير الكتابي الذي هو بطيء التحول. ويشتدّ الاختلاف بينهما كلّما نزح أصحاب هذه اللغة إلى أصقاع أخرى (أو نزح إليهم جمهور من الغرباء) ووقع الاختلاط مع غيرهم. ومن ثمّ التحوّل اللغوي الذي يحصل بحكم التأثر بالبيئات اللغوية الجديدة الطارئة عليهم وهذا التحول يسمى تطوّراً إذا ما اعتبرناه ظاهرة طبيعية وخطأً ولحناً (إن مسَ النظام في ذاته) إذا ما اعتبرنا اللغة الأصلية. على أنّ الازدواجية اللغوية ليست ناتجة بالضرورة عن هذا التعارض بين المشافهة والكتابة، فقد يغيب عن أذهان بعض اللغويين أنّ الأداء والتحصيل يختلف باختلاف المقام أي باختلاف المخاطب وحالة الخطاب.

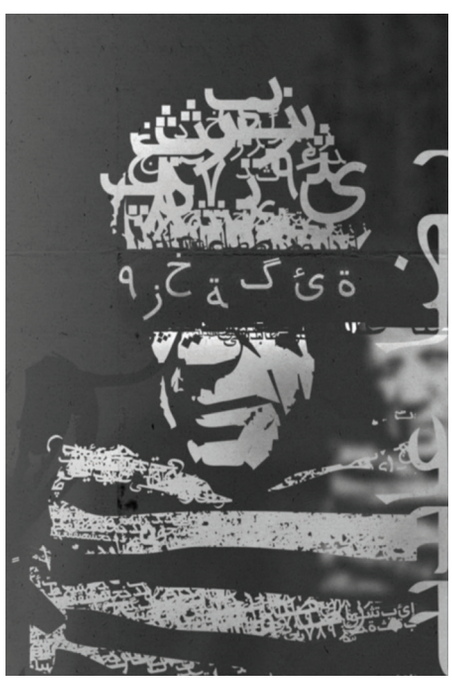

فما هو يا ترى الوضع الذي هي عليه اللغة العربية بالنسبة

رئيس مجمع اللغة العربية، الجزائر.

لهذه الازدواجيات التي تخص اللغة الواحدة (**Diglossia**) وما هو الموقف الذي يجب أن يقفه العلماء العرب – أولاً كعلماء وثانياً كمواطنين – إزاء هذا الوضع وإزاء النظريات اللغوية حول هذا الموضوع والمواقف السلبية التي تصدر عن بعض اللغويين؟ هذا وإنّنا نعتقد أنّه لن يتم أي تغيير جذري للوضع الراهن ما لم يعالج هذا الوضع بالبحوث العلمية الدقيقة المنتظمة والوسائل التكنولوجية العظيمة المفعول.

محاولات التصدي للأخطاء اللغوية

إنّ فشو اللحن على ألسنة الطلاب بل وعامة المثقفين هو أمر تصدى له أكثر من واحد على ممرّ العصور، وقد توالت جيلاً بعد جيل التنبيهات على الأخطاء الشائعة، إما على شكل مؤلفات قائمة برأسها وإما في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية، إلا أنّ أكثر هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. فهل هذا دليل على استحالة التدخل في استعمال الناس للغة، وبالتالي استحالة التقويم وإزالة الأخطاء؟

إنّ علماء اللسان الغربيين من أصحاب المذهب البنوي (السكوني) ومن تابعهم في ذلك من العرب قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، بل هم الذين أثاروه واعترضوا على كل من يحاول التقويم، ويدعو إلى ما يسميه هؤلاء العلماء بصفاء اللغة **Purism** ودليلهم في ذلك – وهو دليل قوي إلا أنّه غير كاف كما سنراه – ما يثبته التاريخ من استحالة بقاء الأوضاع على حال واحدة في هذه الدنيا، ومثل اللغة عندهم كمثل الكائنات الحيّة والسلالات الحيوانية والنباتية التي لا بدّ لها من أن تتحوّل أشكالها على ممرّ الزمان (ومن البيّن أنّهم تأثروا في ذلك بنظرية داروين المشهورة كما تأثر اللغويون التاريخيون قبلهم). وعلى هذا فمن العبث أن يحاول الإنسان إبقاء اللغات على حالها المتعارف عليه في وقت من الأوقات، إذ التغيير سنّة كونية ليس في مقدور أحد من الأفراد أن يؤثر فيه، فيوقفه عن مسيرته أو يميله عن الغاية التي يرمي إليها.

إنّنا – معشر اللسانيين غير مقتنعين بما كان يدعيه هؤلاء البنويون الوصفيون، فلئن كنّا نسلم بوجود سنّة كونية تقتضي التحوّل المستمر لجميع الأشياء في هذه الدار فإنّنا قد شاهدنا أيضاً وشاهد جميع العلماء أنّ تحوّل الأشياء عبر الزمان – أحياء كانت أم أوضاعاً اجتماعية – قد يتوقف (من بعض جوانبه) إذا توفرت بعض الشروط. وقد تحدث موانع قوية تصدّه وتميله عن وجهه فيبقى الشيء على ما كان عليه في جوهره الأول. وأكبر شاهد على ذلك هو العربية الفصحى نفسها، فلولا القرآن ولولا العلوم اللسانية العربية المنبثقة من القرآن لاضمحلت تماماً ولم يبق لها كلغة لها كيانها ومميزاتها وحظّها من الاستعمال أي أثر يذكر.

ثمّ إنّنا إذا سلمنا بأنّ العربية أصيبت بالتغيير لا من حيث تقلّص استعمالها وحلول اللهجات العامية محلّها في الحياة اليومية، بل حتى في ذوات عناصرها ونظامها الصوتي (كالنطق بالجيم والضاد والطاء وغيرها) ونظامها الإفرادي (بتحول معاني الكلم) وغير ذلك، فإنّنا لا يسعنا أن ننكر أنّ نظامها النحوي الصرفي هو في جوهره نفس النظام الذي عرفته لغة القرآن. وقد أجمع اللسانيون في زماننا بأنّ اللغات تتمايز كلغات بعضها عن بعض وتعرف كياناتها بنظامها النحوي الصرفي أكثر ممّا تعرف بمعاني ألفاظها. وهذا ما نشاهده أيضاً في اللغات الأخرى ، فإنّ الفرنسية قد أصابها تحوّل كبير أثناء حرب المائة سنة. ثمّ استقر نظامها النحوي الصرفي بعد ذلك لمدة ثلاثة قرون لوجود دولة قوية تمركزت فيها سلطة البلاد (بإزالة الإقطاع)، وظهر في نفس الوقت الكثير من اللغويين اجتهدوا أيّما اجتهاد للمحافظة على سلامة هذا النظام اللغوي.

> ❞ لغة المشافهة هي عند جميع الأمم أسرع تحولاً وتطوراً عبر الزمان؛ إذ ألسنة الناس هي أكثر عرضة للخطأ بخلاف لغة التحرير فإنّها أميل إلى المحافظة على النمط اللغوي الذي تعوّد الناس عليه وورثوه عن أسلافهم ❝

وزعم هؤلاء البنويون الوصفيون أنّ الخطأ في اللغة اليوم قد يصبح صواباً في المستقبل وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم، وإذاً فما الفائدة من التصويب والتخطئة إذا كان الخطأ أمراً محتوماً؟ فقولنا في ذلك هو ما سبق أن قلناه: فلئن يحدث بالفعل التحوّل فيصير على ممرّ الزمان الخطأ صواباً وبالعكس، فإنّ هذا يقتضي أن تكون اللغة التي آلت فيها الأخطاء الكثيرة إلى عبارات صحيحة قد صارت لغة أخرى: فهذه نظرة إلى اللغة من حيث التطوّر الزماني (الواجهة الدياكرونية كما يسميها سوسور) وهي غير كافية لأنّ النظرة المقابلة لها أي الوجهة الآنية (السنكرونية) تقتضي أنّ اللغة نظام من الأدلة يُتواضع عليه، وكل ما يتواضع عليه بين قوم (سواء كان لغة منطوقة أو مكتوبة، أم وضعاً من الرموز والعلامات) ففيه الصواب والخطأ؛ والصواب فيها أن يجري استعمال الوضع على ما تعارفه أصحاب هذا الوضع وما اشتهر فيما بينهم من أساليب استعمالهم. والخطأ هو ما خرج عن هذه الأساليب خروجاً واضحاً بأن يخالف صاحبه جميع القوم، وهذا ينطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية وما اللغة إلا أحد هذه الأوضاع.

أما الدراسة العلمية لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر(1) لأجزاء اللغة بالنظر إلى

وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضي عنه في هذه اللغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحظ) وبين ما هو مرفوض وإلا وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيّره إلى نظام آخر غير الأول.

بين العامية والفصحى

أما أن نقول بأنّ اللغة المستعملة اليوم ومنذ زمان بعيد في الحاجات اليومية وفي داخل المنازل وفي وقت الاسترخاء والعفوية، ليست هي العربية الفصحى، بل اللهجات العامية التي هي نتيجة لتطور الفصحى المنطوق بها ولهجاتها، فهذا لا مردّ له، إذ لغة التخاطب اليومي هي أكثر عرضة للخطأ وبالتالي أسرع المستويات إلى التحوّل البنوي، إلا أنّنا نستطيع ههنا أيضاً أن نفسّر هذه الظاهرة. فإنّ هناك حقيقة قد تجاهلها الناس منذ أقدم العصور وبصفة خاصة بعد زوال الفصاحة السليقية وهي هذه: إنّ اللغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبية محضة وعجزت حينئذ أن تعبر عمّا تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقية سواء كانت عامية أم لغة أجنبية.

ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديماً من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحاً. وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويتها. وقد كانت الفصحى التي دوّنها اللغويون العرب الأولون تتّصف بهذه الصفة. وأكبر دليل على ذلك كثرة ما سجّله أولئك اللغويون من العبارات المختزلة ذوات العناصر المضمرة وكثرة ما ورد في كتاب سيبويه وكتب القراءات من شواهد الاختلاس والتسكين والتخفيف للهمزة وحذفها والإدغام والإبدال والقلب ممّا لا سبيل إلى وجوده في اللغة التي يتعلّمها الطفل في المدارس واللغة الفصحى التي يلتقطها في الإذاعة والتلفزة وغيرهما. ففي هذه الفصحى التي يتكلّف فيها المتكلم أكثر ممّا هو لازم – دون أن تضطّره إلى ذلك حُرْمة المقام – يكثر فيها الحشو (وهو غير الإطناب) كثرة ليس فوقها من يزيد وذلك كالاستعمال المستمر لأدوات التوكيد مهما كان مقتضى الحال: إنّ، لقد...وغيرها وذلك مثل: «إنّه قد وصل» ولم نسمع الآن من أحد ينطق بالعربية الفصحى فيقول لمن هو خالي الذهن: وصل فلان! وقد أثبتت ذلك التحريات التي أجريناها في الميدان. ثمّ إنّ هذا التكلّف قد يبلغ أحياناً درجة اللحن وذلك كالوقف على المتحرك بالمتحرك، وعلى المختوم في الوصل بالتنوين بالنون الساكنة، وكذلك ههنا ما سمعنا أحداً قط ينطق بلفظة منصوبة متصرفة في حالة الوقف إلا منوّنة(2) اللهمّ إلا في الآيات القرآنية (لسماعه إياها هكذا موقوفاً عليها عند المجودين). ثمّ زد على ذلك ما سنّه البلاغيون المتأخرون من أنّ اللفظة (الثابتة في اللغة) إذا كثرت على ألسنة العامة فيجب اجتنابها! وهكذا صارت الفصحى تمتاز عن لغة التخاطب بغرابة ألفاظها: وهذا الذي حمل المستشرقين على تسمية العربية الفصحى باللغة الأدبية 3) (Literary Arabic معتقدين أرسخ الاعتقاد بأنّها لم تكن أبداً – حتى في زمان السليقية اللغوية – إلا لغة الأدباء لا لغة عامة العرب. كما حملهم ذلك أيضاً على افتراض غريب وهو أنّ لغة القرآن والشعر كانت لغة الشعراء المشتركة بدون أن يقدموا على ذلك دليلاً قاطعاً اللهمّ إلا ما اعتمدوه من الاختلاف بين لغات العرب ولم يدركوا أنّ لفظة (لغات) لم يكن يعنى بها اللغوي في عهد التحريات اللغوية إلا الكيفية الخاصة بقبيلة أو مجموعة من العرب في تأدية عنصر من عناصر اللسان كإعمال الحجازيين لـ (ما) وكجمع قبيلة هذيل لـ (فعلات) المعتلة العين بفتح عينها. ثمّ لم يرد أي نصّ من هؤلاء العلماء يثبت أن اللغة التي دوّنوها هي لغة الشعراء وحدهم(4) كما أنّهم لم يثبتوا وجود لهجات شديدة التباين إلى درجة امتناع التفاهم بها(5). وقال ابن جني بهذا الصدد «هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته محتقر غير محتفل به ومعيج عليه وإنّما هو في شيء من الفروع يسير، وأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه» (الخصائص ج1/ 244). هذا وما من لسان في الدنيا إلا وفيه هذان المسلكان بالنسبة لمستعمليه:

> "إنّ اللغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ،تقلصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبية محضة وعجزت حينئذ أن تعبر عمّا تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقية"

1. حالة انقباض المتكلم وشدّة عنايته بما يفوه به من ألفاظ وما يحدثه من صياغة وهذا تقتضيه حرمة المقام كما قلنا، فالمثقف العربي الغيور على لغة القرآن لا يستعمل في هذه الحال إلا الفصحى.
2. حالة تبذل واسترسال(6) وعفوية التعبير؛ وهذا يحصل في مواضع الأُنس والاسترخاء ولا نعرف عربياً يستعمل في هذا المقام

غير العامية (إلا من شذّ شذوذاً كبيراً).

وهذان المستويان من التعبير – وهما جدّ طبيعيين – كانا موجودينْ بالفعل في استعمال الفصحاء السليقيين، والفرق الوحيد الذي يميّزنا عنهم هو أنّ كلا المستويين كان فصيحاً مرضياً عنه إذ لم يكن إلا وجهاً في أداء العربية لا يختلف أحدهما عن الآخر من حيث البنية النحوية الصرفية، بل من حيث كثرة المؤونة وقلّتها، خلافاً لما نحن عليه اليوم إذ قد زاغت لغة التخاطب العفوي عن كلا الوجهين: الإجلالي والاسترسالي الفصيحين، بخروجهما عن أصول العربية الإعرابية والتصريفية والتركيبية في أغلب أحوالها. فالذي نرجو ونعمل من أجل تحقيقه إذاً هو أن نرجع للعربية الفصحى التي نعلّمها صبياننا مستوييْها الطبيعيين حتى تستطيع أن تغالب العامية واللغات الأجنبية وتحل محلّها في أكثر المناسبات، إذ بوجود المستوى المستخف – والفصيح – يستطيع الطفل أن يستغني عن العامية بما يحتاج إليه من خفة وألفاظ غير جزلة وغريبة.

„ أما مسألة الأصل والوجه الذي يجب أن يرد إليه كلام الناس أو بالأحرى المسلك والهدية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنّه يتكلم بالعربية فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب، بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى "

نزعتان بغيضتان

قبول الخطأ الشائع والتعسّف في التخطئة: يجب الآن أن نتساءل عن هذا الذي يسميه الناس خطأ ولحناً ما هو؟ وبالنسبة إلى أي مذهب في الكلام وأي أصل يقال إنّه لحن، وعلى أي أساس يحكم على هذه العبارة بأنّها خطأ؟ هذه الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا هي جدّ ضرورية إذ كثرت في زماننا هذا – وفيما قبل اليوم أيضاً – التخطئات المشبوهة كتلك التي تعتمد على المنطق أو كتلك التي أثارها المتأخرون من النحاة الذين لم يشافهوا فصحاء العرب ولم يأخذوا منهم علمهم مباشرة. ثمّ إنّ هناك أيضاً نزعة أخرى هي مقابلة تماماً لهذه التي تمنع الناطقين من استعمال ما أجازه العرب وهي نزعة لفئة من الناس التابعة (دون فهم) للبنويين من علماء اللسان الغربيين.

أما مسألة الأصل والوجه الذي يجب أن يرد إليه كلام الناس أو بالأحرى المسلك والهدية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنّه يتكلم بالعربية فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب، بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى. فهذه صفات الفصيح ثمّ إنّ الألفاظ التي يستعملها هذا الشخص توصف أيضاً بالفصاحة وتكون حينئذ درجات: فالفصيح من العبارات هو قبل كل شيء ما ثبت في لغة هؤلاء الناطقين، والأفصح هو ما كان أكثر استعمالاً، وبالتالي أعرف وأشهر وآنس عندهم. فللفصاحة ههنا معنى لغوي محض وليس كمعناها في البلاغة كما سبق أن قلناه مراراً. وهذا ما يصرّح به عبد القاهر الجرجاني «لم يعلموا أنّ المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنّها في اللغة أثبت وفي استعمال الفصحاء أكثر...» (دلائل الإعجاز/ 353).

ثمّ قال أيضاً «أو أنّها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها». وعلى هذا فالفصيح من العبارات هو أيضاً ما قيس على كلام العرب (كما قال ابن جني عن شيوخه عن المازني: أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

والجدير بالذكر أنّ هذه الأصول ليست خاصة بالعربية، بل كل لغة وكل لهجة نزعم أنّنا نتكلّم بها فعلى أساس ما ثبت عند أصحابها السليقيين. وعلى هذا فما للمنطق ولتخطئة الناس؟ ولماذا يريد الواحد منّا أن نقول «في ضوء كذا» ولا نقول «على ضوء كذا». وإذا تعسفنا هذا التعسّف كان يجب أن تطرح باسم المنطق المئات من العبارات الفصيحة التي سمعت من فصحاء العرب مثل: أدخلت القلنسوة في رأسي. وهذا يدخل فيما يسميه سيبويه بسعة الكلام.

ثمّ إنّ عدم ثبوت الشيء في القواميس التي وصلتنا لا يعني أنّه غير فصيح؛ إذ هناك الآلاف من النصوص تتضمّن العشرات من الألفاظ والمئات من الصيغ ممّا لم يأت به قاموس واحد. وقد عرفنا ذلك بإحصاء العدد الكبير من الدواوين الشعرية القديمة (من العصر الجاهلي إلى صدر الإسلام)(7). وحتى إذا فرضنا عدم ثبوت الصيغة في كل ما وصلنا من القواميس والنصوص فإنّنا نستطيع أيضاً أن نقيس حتى ولو جاء ما يقوم مقامه إلا إذا نبّه اللغويون الأولون – أمثال أبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم – على اقتصار العرب على صيغة أخرى غير تلك التي يقتضيها القياس. وحينئذ يوقف عند هذا الحدّ لوجود نصّ صريح في ذلك وثبوته عن أولئك الذين شافهوا فصحاء العرب ورووا عنهم بطريقة مباشرة

(وذلك مثل إجماعهم على عدم وجود «مبقل» وقيام «باقل» مقامه). ثمّ إنّ بعض المتأخرين من النحاة قد منعوا الكثير من العبارات وذلك مثل ما قاله ابن هشام من امتناع دخول «قد» على فعل منفي ولم يوفق في ذلك لا من حيث السماع ولا من حيث القياس. أما السماع فقد ورد في الشعر. أما القياس فقد توهّم ابن هشام أنّ «قد» التي تدخل على المضارع هي تلك التي تدخل على الماضي وليست مثلها إذ الأولى هي بمعنى «ربّما». أما الثانية فلا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل الماضي لأنّها من لوازمه وهي بمنزلة أدوات النفي وتقابلها «لمّا» الجازمة. (ولهذا لا يجوز الفصل بين لمّا والفعل المجزوم).

> ثمّ إنّ عدم ثبوت الشيء في القواميس التي وصلتنا لا يعني أنّه غير فصيح؛ إذ هناك الآلاف من النصوص تتضمّن العشرات من الألفاظ والمئات من الصيغ ممّا لم يأت به قاموس واحد

هذا وقد أخرجت من الفصحى الكثير من اللغات أي الوجوه من الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح بسبب هؤلاء النحاة المتأخرين وبسبب جهل المعلمين أيضاً بالثروة اللغوية التي تلقاها العلماء الأولون من أفواه العرب زمان الفصاحة العفوية لوجودهم إياها أحياناً كثيرة في اللهجات العامية الحديثة. وهذا أيضاً ممّا أدّى بالعربية إلى أن تنزوي في زاوية الخطاب الأدبي ولا تخرج إلى ميدان الحياة والمشافهة اليومية. وسبب آخر أيضاً هو عدم فهم الكثير من المثقفين لكلام الفطاحل من علماء العربية الأولين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني. بل الكثير منّا يقرأ في كتاب سيبويه مثل هذه العبارات «هذه لغة جيّدة» وهذه «لغة قبيحة» أو هذا «حسن» وذاك «قبيح» فيعتقد أنّ مؤلف الكتاب يحكم على هذه «اللغات» = الوجوه المختلفة من الأداء كما قلنا من تلقاء نفسه وحسب ما يكون قد رسمه لنفسه أو رسمه شيوخه من معايير «الذوق السليم». وهذا أفحش غلطة يرتكبها هؤلاء(8). وقد تصفحنا ما في الكتاب من السياقات التي ترد فيها هذه الأحكام وتبيّن لنا أنّ المرجح فيها هو دائماً «استعمال الشائع المشهور للفصحاء أنفسهم وما ارتضاه أكثرهم». أما ما انفرد به نفر قليل أو بعض الأفراد وخالفوا فيه الأكثرية الساحقة خصوصاً إذا خالف القياس والسماع معاً فهذا «القبيح» عنده. أما لغات العرب بالمعنى الذي قصدوه (لا بمعنى اللهجات) فإن كَثُر مستعملوها الموثوق بعربيتهم فهي كلّها جيدة ولغير الفصحاء النشأة الخيار في استعمال هذه أو تلك. وكلنا نعرف ما قاله ابن جني في ذلك (ويعكس تماماً رأي المدرسة الخليلية) في باب: اختلاف اللغات وكلّها حجّة «... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين (فيما يخص إعمال ما) بصاحبتها لأنّها ليس أحقّ بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما».

«هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين، فأما أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فتأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك قياساً على قول قضاعة المال له ومررت به...فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقلّ استعمالها وأن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها وأنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكن يكون مخطئاً لأجود اللغتين...وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه». (الخصائص ج10/2).

أما ما يخص الأخطاء الحقيقية (التي لا يبررها قياس ولا سماع على الإطلاق) من تلك التي شاعت في مستوى الجامعات وأوساط المثقفين(9) فالتسامح فيها والتمادي في استعمالها بدون تحرّج هو بلا شك مسّ بنظام اللغة، وبما تواضع عليه العرب وإنْ جاز للفرد أن يخرج عن هذا النظام فيجب حينئذ أن لا يدّعي أنّه يتكلّم بلغة قوم إذ لا بدّ أن يخضع لأوضاع لغتهم. ونحن لا ننكر حتمية الخطأ الفردي؛ إذ هفوات اللسان ظاهرة طبيعية وخصوصاً إذا كانت الازدواجية اللغوي شديدة الوطأة على الأفراد والملكة ضعيفة (لقلّة استعمال الفرد لإحدى اللغتين) وقد يغلط السليقيون أنفسهم إنّما الذي كثيراً ما سمعناه عنهم «الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور». وهذا الاحتجاج هو من قبيل المغالطة. فكما سبق أن قلناه، الاستعمال الذي يستشهد به هو الذي يكون أصحابه قد اكتسبوا ملكتهم فيه منذ أن ولدوا إذا كان المقصود هو الوضع اللغوي الواحد لا الوضعين المتداخلين كما هو الحال عند المزدوجين. وهذا ينطبق على جميع الألسنة وحتى على اللهجات العامية العربية فالفصيح فيها هو الذي استوفى هذه الشروط ولا يكون حجّة في هذه اللهجة أو أية لغة أخرى إذا لم يكتسبها عفواً في بيئة تكون هي نفسها قد اكتسبتْها عفواً وبدون تعليم أو تلقين.

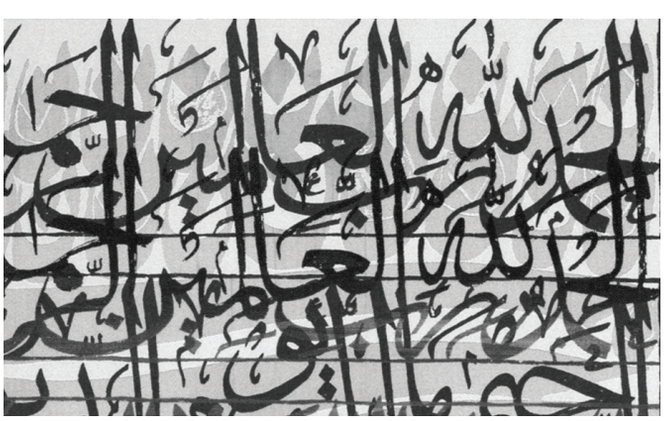

لغة التخاطب الفصيحة العفوية ومميزاتها

لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء من تدوين لمفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها مطّردها وشاذها، ومن وصف لكل ذلك بالدقة المتناهية واستنباط القوانين العامة التي تخضع لها وغير ذلك ممّا أعجب به علماء اللسانيات الغربيين في زماننا هذا. ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة وللغات العرب أي الكيفيات المتنوعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهمّ بالنسبة لنا وللأجيال القادمة فإنّه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل اللغويين المحدثين اللهمّ إلا القليل النزر من المحاولات.

وهذا هو الجانب الذي ينبغي – في نظرنا – أن يعتني به أكثر من غيره، فلئن تفطّن العلماء والكثير من المثقفين إلى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريبة جداً من الفصيحة (وتكوّن 80% من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن) فإنّ هذا لن يفيد الأمة العربية شيئاً ما دام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لا يخضع لنواميس العفوية اللغوية التي تتّصف بها كل اللغات التي ينطق بها يومياً وفي الحاجات العادية وفي حالة أنس. وكل من يلجأ إلى استعمال الفصحى – كما تعلّمها في المدرسة وكما يعبّر بها المذيع والخطيب في بيته مع ذويه – وفي غير ظروف التعليم والتلقين – ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره – وأي واحد في الشارع – فيتعرض بذلك للاستهزاء والسخرية ومثَله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة: فهو يخاطبهم وكأنّه يقرأ من كتاب وقد رسخ في أذهان المعلمين أنّ اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير؛ وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي، وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة وإدغام الكثير من الحروف بين كلمتين وإخفاء الحركات واختلاسها وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغنى عنه في حال الخطاب المرئية. وتجاهل الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيرتهم على الصحة اللغوية حتى أدّاهم ذلك إلى اللحن(10) وذلك مثل الوقف – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك – فإنّ الطفل العربي لا يعرف أنّ النطق بالحركة والتنوين في الكلمة المسكوت عليها هو شيء غريب في العربية. وذلك لأنّ الوقف هو من قبيل المشافهة وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنّه مسّ بالعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين(11)!

يريد المعلم قبل كل شيء أن يصحح، بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنّه خطأ لأنّه موجود في العامية، فصار شيئاً فشيئاً مقتنعاً بأنّ كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى ليحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة أنّها عامية محضة. وهذا وهْمٌ قد عمَّ المشرق والمغرب منذ زمان بعيد. وكان يمكن أن يُتلافى لو أُبقيت الدراسة للقراءات القرآنية وأخص من هذا لو أُدخلت في مناهج المدارس العليا للمعلمين دراسة الأداء العربي كما وصفه علماؤنا الذين شافهوا فصحاء العرب ودوّنوا مباشرة مخاطباتهم. فهؤلاء تركوا لنا ذخراً عظيماً من المعلومات حول هذا الأداء العفوي الذي تأباه الناس – لاعتقادهم الراسخ أنّ العاميات هي وحدها جديرة أن تقوم بدور اللغة المنطوقة في المخاطبات اليومية فظلموا الفصحى – بإماتة مستواها العفوي وإبقائها على مستوى واحد وهو الأداء الترتيلي.

فما هي يا ترى هذه الصفات التي تميّز فصحى التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في حاجاتهم اليومية والتي سمعها ودوّنها المتقدمون من علمائنا وفصحى الترتيل التي صارت على مرّ الأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد ضخم، وسنكتفي ههنا لضيق المكان بعيّنة ذات دلالة إن شاء الله(12).

اختزال المصوتات:
الحركات الإعرابية

إنّ العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتنوين كما قلنا، بل لا سبيل إلى إيجاد اتّصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثمّ إنّ جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم مباشرة: قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب». ثمّ قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدَّرْج. وحدثني عبدالله بن سوار أنّ أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أنّ ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه. وسمعت يونس يقول: العرب تشّام الإعراب ولا تحققه. وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف» (13). هذا يخص طبعاً الكلام العفوي في الحاجات اليومية. وأما ما سمّاه الجاحظ بالتشدّق والتّفيهق فهو تكلّف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترتيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي. وهذا ليس معناه أنّ التحقيق غير مرغوب فيه، فإنّ هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق، وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات كالإمام أحمد بن حنبل وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

عبد الرحمن الحاج صالح (رئيس مجمع اللغة العربية الجزائري)يتوسط (رئيس التحرير) و رشيد بن مالك (مدير مركز بحوث ترقية اللغة العربية)الجزائر ، تشرين الثاني ،2009.

الحركات غير الموقوف عليها

وهذا الإدراج (أو الحذر) في الأداء ينطبق أيضاً على الحركات ويكثر ذلك عند توالي الحركات. وقد أشار إلى ذلك سيبويه «فأما الذين يشبعون فيمططون...وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ. ومن ثمّ قال أبو عمرو: إلى بارئكم» (البقرة 84) (الكتاب 297/2). ويكثر ذلك في الأداء القرآني: فقد روي الإخفاء والإسكان وغيره مثل «أرنا مناسكنا» (البقرة 128)، وكذلك في «يأمرهم» (الأعراف 117)، و«يشعركم» الأنعام 109 و«ينصركم» (آل عمران 160)(14). وقال مكي المقرئ: «وعلّة من أسكن أنّه شبه حركات الإعراب بحركة البناء فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات، تقول العرب «أراك منتفْخا» بسكون الفاء استخفافاً(15). وحكم على الإسكان بالضعف وهو رأي سديد إلا أنّ الإسكان ثابت في القراءات المجمع على صحتها. وفي كل هذا الاختلاس جائز بالإجماع، وكذلك الإسكان لحروف غير حروف الإعراب. والاختلاس شبيه بالإسكان لإضعافه الحركة، وإن كان المختلس بزنة المتحرك. ومثلوا أيضاً للاختلاس أو الإخفاء في حالة استحالة الإدغام لسكون الحرف الذي قبل الحرف المراد إدغامه وذلك مثل: ابنُ نوح واسمُ موسى. يقول سيبويه: «لم يجز أن يسكن ولكنك إن شئت أخفيت» الكتاب (407/2). والنطق بذلك يحصل هكذا ابْـ/ ننُوح. واسْ/ ممْوسى. فالضمة التي بين الحرفين المتماثلين أُخْفي صوتها فكأنّهما متحركان بحركة واحدة. وهذا تبيْنه جيداً الآلات الراسمة للذبذبات الصوتية. وكذلك هو الأمر في: شهر رمضان = شهْـ/ ررَمضان. وذكروا أنّ أبا جعفر والحسن وغيرهما قرأوا: أحَدَ عْشَر. يوسف 4. بإسكان العين من عشر. وقال الأخفش والفراء إنّهم استثقلوا الحركات فحذفوا لما كثرت(16).

والإسكان في مثل هذه العبارات التي تتوالى فيها الحركات كثير في استعمال العرب الفصيح العفوي. ومثال آخر للإخفاء في داخل الكلمة هو: متعفّفاً، والنطق به: معفا. وكذلك في: لا تأمنّا، عوض لا تَأْمَنُنا. (يوسف 11).

وظاهرة الاختلاس للحركات ظاهرة عامة الوجود في اللغات البشرية وذلك بالنسبة لمستواها العفوي لا المتكلف والأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسية والإنجليزية أكثر من ان تحصى. وكذلك هو الأمر في عاميات اللغة العربية وخاصة في لهجات شبه الجزيرة العربية وبالمغرب. وقد بالغ في ذلك في هذه البلدان حتى أوقعوا الاختلاس على صدور الكلمات الثلاثية وما فوقها مثل: «كتاب». ينطق به بحركة مختلسة بين الكاف والتاء. وهذه الظاهرة ثابتة أيضاً فيما وصلنا من كلام العرب؛ فقد ذكر سيبويه هذا البيت:

وإنّي بما قد كلّفتني عشيرتي من الذَبَ عن أعراضها لحقيقُ

الشاهد فيه إخفاء حركة الباء في «بما». (الكتاب 408/2).

اختزال الحروف: المشاكلة أو التقريب

يقول سيبويه: «فأما الذي يضارع به الحرف من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها دال، وذلك نحو: مصدر واصدر – الميل بالصاد إلى الزاي – وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة...فإن كانت في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا اردت التقريب، وذلك قولك في التسدير = التزدير، وفي يسدل ثوبه = يزدل ثوبه». وينطق بهذا أيضاً مع القاف وكذلك بالنسبة إلى التفخيم. كما أنّ هناك حروفاً فرعية مستحسنة (**allophones**) هي نتيجة للمشاكلة كالنون الخفيفة والهمزة التي بين بين والشين

التي كالجيم، مثل الجيم الرخوة التي في الفرنسية، وذلك مثل: أشدق **aSdaq**.

ويكثر التقريب والإبدال في الإدغام عند تماثل الحرفين كما هو معروف(**17**) وليس من سياق في الفصحى المنطوقة العفوية إلا فيه هذا التشاكل الصوتي. وقد ذكر اللغويون الأمثلة الكثيرة في ذلك. وكذلك علماء القراءات، وذلك مثل: مَنْ بدا لك – ممْبدا لَك. العَنْبر – العمبْر. أكْرم به – أكربه. اصحب مطرا – اصحْمَطرا. اضبط دُلما – اضبْطّلما. انقذ طالبا – انقطالبا. انْعت طالبا – انْعَطّالبا. افحص زردة – افحز ردة. احبس صابرا – احبصّابرا. ابعث ظالما – ابْعظالما. خُذ ثابتا – خُثابتاً. ابعث ذلك – ابعذّ لك. وجملة مثل: «ذهبت سلمى وقد سمعت»، كان ينطق بها العرب في مقام أُنس: ذَهَبَسّلمى وقَسَّمِعت. كل هذه الألفاظ هي من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وقد وردت في كتاب سيبويه. وقال أيضاً وسمعناهم يقولون: «مُزّمان، فيدغمون الذال في الزاي ومُسّاعة فيدغمونها في السين».

والإدغام بدون قلب مثل: المال لك – المالّك. اخشيْ ياسرا – اخشيَّاسرا. كل ذلك مأخوذ من باب الإدغام في الكتاب. وإخفاء النون في سائر الحروف ما عدا حروف الحلق شيء معروف عند القراء يمارسونها في كل تلاوة في «من لدّنه» (النساء **40**). و«من ربّهم» (البقرة **5**) و«من يقلّ» (الأنبياء **29**) بإجماع القراء على الإدغام بغنّة، ويقول مكي: «والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحناً بالحروف الغليظة» (الكشف **62/1**). وهذا يجهله أكثر المعلمين فهم يعلّمون اللحن مثل الوقف بالحركة غير شاعرين، وتتبعهم في ذلك الأمة كلها لعدم العناية بالكلام المنطوق(**18**).

أما (الهمزة) فمن المعروف أنّ تخفيفها قد سمع من عدد كبير من العرب وخاصة من أهل الحجاز. وكان حمزة (أحد القراء السبعة) يستحب ترك الهمز في القرآن كله إذا أراد أن يقف...وروى عن ورش عن نافع ترك الهمز الساكن...وكذلك المتحرك. أما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة لم يهمز همزة ساكنة مثل: يومنون ويومن وياخذون...وعن عاصم أنّه لم يهمز الهمزة الساكنة(**19**). ومثل ذلك كلمة «ذيب» و«بير» وأمثالهما فهو كثير في الكلام وخاصة هذا المستوى الذي يسميه ابن مجاهد بالإدراج. وكم من معلم يخطئ التلميذ الذي ينطق بهذه الكلمات بدون همزة. وقال سيبويه: «إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنّك تصيّرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك ومن عند أمك. وهو قول العرب» (الكتاب **164/2**). ومثل ذلك: أَلَحْمر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر. ومثله في (المرأة: المَرَة) والكمأة الكماة. (الكتاب **62/2**). وكذلك يجوز أن تقول: «يريد أن يقريك» و«خطّية ومقروٌ» و«أبو سحاق» و«أبو يوب» و«حَوبَة» و«قَرَيت الكتاب»). وغير ذلك كثير جداً، وجدّ متنوع وقد أهذر كل هذه الإمكانات الأدائية المعلمون ومن كلف بتكوين المعلمين بحصرهم العربية في مجال التحرير والترتيل ليس غير.

وذكر سيبويه أيضاً ما شذّ من ذلك عن القياس – لا عن الاستعمال لأنّه كثير في كلام العرب وذلك مثل: أَحَسْت ومَستْ وظلت ويسطاع وبلعنبر وبلحارث (عوض بنو العنبر وبنو الحارث) وعَلْماء بنو فلان. يريد على الماء...وهي عربية (الكتاب **428/2**).

وقد تسقط حروف عديدة من العبارة الواحدة في الكلام المنطوق الفصيح لكثرة الاستعمال. فقد سمع من الكثير من العرب الموثوق بهم قالوا: أيْش هذا وهم يريدون أي شيء هذا(**20**).

أما فيما يخص التراكيب فقد أورد النحاة المتقدمون الكثير من العبارات المخففة التي يكثر استعمالها فيصيبها لذلك حذف وإضمار وتقديم وتأخير. وهذا يدخل فيما يسميه هؤلاء العلماء بسعة الكلام والاختصار. ويذكر سيبويه الآلاف من التراكيب التي سمعها أو سمع مثلها من الكلام المنطوق وهي تمثل اللغة الحية اليومية. ويتعجب القارئ من هذا التنوّع في الأداء والأساليب، ويدل ذلك على حيوية العربية لا كلغة أدب وشعر بل وكذلك كلغة يتخاطب بها أصحابها في حاجاتهم اليومية. انظر الكتاب وبصفة خاصة الأبواب التي تتطرق لاتساع العرب في الكلام والاختصار، وأبواب المنصوبات وإضمار الفعل وغير ذلك مما يكثر فيه الاختزال الذي هو دليل على المنطوق العفوي.

الخلاصة

لقد قلنا في عدة مناسبات بأنّ اللغة هي وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة الموضوعية لغرض التبليغ وفي الوقت نفسه استعمال أو استثمار فعْلي لهذا النظام في واقع الخطاب. وهذا شيء قد لاحظه علماؤنا القدامى وتناساه مع الأسف المتأخرون منهم إلى وقتنا هذا. كما تناسوا أنّ هذا الاستعمال هو مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريراً، فالمنطوق والمسموع هو الأصل في استعمال اللغة والمكتوب فرع عليه. واللغة التي يكثر استعمالها في الكتابة بل ربما انحصر في التحرير فهذه اللغة قد حرمها أصحابها من المساهمة في أهم مظهر من مظاهر النشاط الإنساني: هذا الذي يتّصف بالحياة النابضة وهي الحياة اليومية. وقد سمعنا الكثير من المواطنين العرب شرقاً وغرباً يعبرون عن تضايقهم عندما يحاول بعضهم أن يفرض اللغة الفصحى (كما تُعلّم في المدارس حالياً) في ميدان تطغى فيه العامية، وذلك كالمسرحيات غير التاريخية وكالخطب الموجهة للشعب، وحتى نشرة الأخبار المتلفزة في بعض الجهات وعبارتهم في ذلك: (هذا كلام غير طبيعي في هذا المقام). ويصبح ذلك مشكلاً كبيراً بالنسبة للمربين بل وكل إنسان غيور على العربية. والبسطاء من الناس الذين يقولون ذلك معذورون بل هم على فطرتهم إذ يخضعون بذلك لناموس الحياة وللقانون الطبيعي الذي يتجاهله غيرهم؛ وهو أنّ لغة المشافهة في

جميع الأماكن وجميع العصور هي اكثر اختزالاً وأوسع تصرفاً من لغة التحرير، وبالتالي أكثر اقتصاداً منها. وذلك لكثرة استعمالها ووجود القرائن الحالية في جميع أحوال الخطاب فيميل المتكلم حينئذ إلى التخفيف ما دام المخاطب قادراً على إدراك غرضه. وهذا الاستخفاف وظواهره قد أكّد عليه وعلى أهميته وكثرته العلماء العرب الذين شافهوا السليقيين من الناطقين بالضاد وتناساه النحاة الذين جاؤوا بعدهم. ولم يعيروا أي اهتمام لهذه الظواهر لتعلقهم باللغة المحررة، وتركهم مجال المشافهة للعامية.

إنّ هذا الوضع الذي هو عليه الاستعمال الحالي للغة العربية – ويكاد يكون هو هو في جميع البلدان العربية – راجع كما هو معلوم إلى مخلفات الستة قرون من الانحطاط الفكري، ومن ثمّ إلى سبب هام جداً وهو تغلب الأمية على الأكثرية من أفراد الأمة، وهو يساعد أيّما مساعدة على إبعاد لغة الثقافة المشتركة من لغة التخاطب. إلا أنّ لهذا الوضع الشاذ حلولاً وأهمها ينحصر في إزالة هذه الأمية التي هي سبب الثنائية اللغوية، لكنّ هذا لا يمكن أن يتمّ إلا إذا اتّخذنا التدابير الفعّالة على مستوى الوطن. ورأينا أن نقدم ههنا كخاتمة لبحثنا هذا بعض ما يمكن أن يتصوّر من الوسائل والتدابير للتخفيف من وطأة الثنائية وهي كالتالي:

1. في مستوى البحوث العلمية:

– يقوم فريق من الباحثين بمسح شامل للغة التخاطب الحالية في البلدان العربية على أساس برنامج دقيق يشمل التحريات الميدانية مع تسجيل الكلام المنطوق العفوي حسب ما تقتضيه التحريات اللغوية. ثمّ تفريغ كل هذه المعطيات في جذاذات حتى يمكن دراستها دراسة علمية وتطبيقية.

– يقوم فريق آخر بالبحث المتعمق للتعبير الشفاهي الفصيح القديم من خلال ما تركه لنا العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب، وما روي من القراءات القرآنية المتواترة ثمّ استخراج الأنماط الأدائية لهذا المستوى. يقارن هذا المستوى الفصيح العفوي المأثور بما دوّنه الفريق الأول حتى يُتوصل إلى حصر المشترك بينهما، (ولا يكون إلا فصيحاً وفي الوقت نفسه مستخفاً عفوياً) في جميع مراتب اللغة: الأداء الصوتي والمفردات والتراكيب والأساليب.

2. في مستوى التكوين:

– يؤلف الفريقان بالاستعانة بالمربين كتاباً لتعليم اللغة الفصيحة المنطوقة والمشتركة وليكون كمرجع للمعلمين.

”وظاهرة الاختلاس للحركات ظاهرة عامة الوجود في اللغات البشرية وذلك بالنسبة لمستواها العفوي لا المتكلف والأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسية والإنجليزية أكثر من ان تحصى“

– تدمج عناصر هذا الكتاب الأساسية في التعليم من خلال المناهج من جهة، ومن جهة أخرى بيان المقصود منها وهو تعليم مستوى المشافهة الذي فقدته اللغة العربية منذ أن غزت الأمية الناس.

– تنظيم دورات تدريبية لإطارات التربية لتوعيتهم بخطورة الثنائية المطلقة التي قد تؤدي إلى الفصل المطلق النهائي بين المشافهة والتحرير بل وخطرها على مستقبل العربية وأهمية التمييز بين مستويات التعبير، ثمّ يتدرب الجميع على تعليم قواعد الاستخفاف اللغوي من خلال الكتاب الذي يحتوي على قواعده ومواصفاته.

3. في مستوى وسائل الإعلام:

– تنظيم دورات تدريبية مماثلة للمذيعين وكل الذين يشافهون الجمهور من خلال الإذاعة والتلفزيون لتوعيتهم بنفس المفاهيم أولاً، ولتدريبهم على التمييز بين الأداء الترتيلي الذي يُلزمه المقام كنشرة الأخبار والندوات والمحاضرات، والأداء الاسترسالي الذي يجب أن تكون عليه الموائد المستديرة والمناقشات غير الأكاديمية، وكذلك لغة المسرح والأفلام التي تمثل واقع الحياة وغير ذلك.

– يعوّد المذيعون على استعمال الرصيد اللغوي العربي حتى تتوحّد اللغة، دون أن تهدر الاختلافات الحقيقية التي تشكل ثروة لغوية واجتماعية مثل أسماء الملابس المحلية وألوان الأطعمة وغير ذلك.

الهوامش

(1) نلمّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليدي التحويلي الأمريكية من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة وصاحبها نوام تشومسكي.

(2) يجب ألا ننسى أنّ أدنى سكتة أو وقفة (مهما بلغ قصرها) توجب الوقف بإسقاط ما يجب إسقاطه.

(3) ويسمونها أيضاً العربية الكلاسيكية.

(4) وما الذي يا ترى كان يمنعهم أن يصرّحوا بذلك لو ثبت الفعل؟ أكانوا كلّهم من الأغبياء المغفلين؟!.

(5) قال ابن عطية في هذا الشأن: «اختلاف لغات العرب الذين نزل القرآن بلسانهم هو اختلاف ليس بشديد التباين حتى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر، وإنّما هو أنّ قريشاً استعملت في عباراتها شيئاً واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئاً غيره». مقدمة ابن عطية، نشر جفري 1269هـ.

(6) هذه الألفاظ نفسها استعملها الجاحظ في كتاب البيان (ج114/3). قال: «(هم) أجدر أن يفصلوا بين مواضع أنسهم في منازلهم ومواضع انقباضهم».

(7) في قسم العلاج الآلي للنصوص بمعهدنا.

(8) قارن بما يقوله سيبويه «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا» الكتاب ج206/1. فاستحسن ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته، 252/1.

(9) وذلك مثل تكرار «كلّما» ودخول «هل» على حرف التنفيس وأدوات التوكيد وبناء «جد» على الضم وهي مضافة «رأيت رجلاً جدّ طويل» وغير ذلك ممّا يخص التراكيب ومثل تغيير بعض الكلم في بنيتها كفتح الكاف في «الكيان» واستعمال الأدوات في غير مواضعها كاستعمال «طالما» بمعنى «ما دام» وغير ذلك كثير. ومن البحوث التي نجريها الآن في الميدان بحث جماعي يرمي إلى إحصاء جميع هذه الأخطاء بجرد العدد الكبير من المحاورات والمحادثات والمحاضرات وشتى أنواع الخطاب ودراسة أخرى موضوعها المقارنة بين لغة التحرير ولغة التخاطب بالفصحى.

(10) وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنجليزية بـ **Hypercorrection** = فرط التصحيح وهو خطأ.

(11) صورة محسوسة في ذلك هي التعداد فإنّ المعلم نفسه لا يعرف أنّ مثل هذا النطق: كتابٌ/ قمطرٌ/ قلمٌ/ واحدٌ: اثنان/ ثلاثة...غلط فاحش في العربية.

(12) هذه الأشياء التي سنذكرها ههنا يعرفها جيداً علماء اللغة والقراءات إلا أنّ حظّها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الشرذمة القليلة من الاختصاصيين على الرغم من أنها تهمّ كل المثقفين إذ تمسّ مستقبل لغتهم.

(13) انظر نثر الدر للوزير أبي سعيد الآبي، تحقيق علي محمد قرنة، القاهرة، 8 أجزاء، 1995. ج7، ص154-155.

(14) قرأ أبو عمرو في رواية الرقبيين عنه بإسكان الراء والهمزة، وباختلاسهما في رواية العراقيين وقرأ ابن كثير بإسكان الراء وابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة (أرنا اللذين). الكشف لمكي. 240/1-241.

(15) نفس المصدر، ص241.

(16) انظر: إعراب القرآن للنحاس، 313/2.

(17) الإدغام لا يستلزم التقريب (المشاكلة) في كل الأحوال وذلك مثل: (المالك = المالُ لك). ففيه مجرد إسكان اللام الأولى والتلفظ بها مع اللام الثانية دفعة واحدة بدون فصل بينهما كما وصف ذلك علماؤنا (وخلافاً لما يعتقده بعض المستشرقين ومن تابعهم من العرب).

(18) جمّدوا العربية حتى المستوى الترتيلي منها جعلوه صعباً متكلفاً حتى خرج من حدّ كلام العرب.

(19) كتاب السبعة، لابن مجاهد، ص131.

(20) أورده الفراء في معاني القرآن، 53/2.